أبحاث

المقلوب سندًا ومتنًا

د. منال بنت عبد الرحمن بن ناصر الحعيجي[*]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[2].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[3].

(*) الأستاذ المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم الدراسات الإسلامية - تخصص الحديث وعلومه - جامعة الملك عبد العزيز - جدة.

(١) سورة آل عمران، الآية (١٠٢).

(٢) سورة النساء، الآية (١).

(٣) سورة الأحزاب، الآيات (٧٠، ٧١).

أما بعد،

لقد أرسل الله نبيه محمدًا ﷺ لبيان ما أنزل الله إلينا، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(١)، وطريق ذلك البيان هو معرفة المنقول عنه ﷺ، لذا كان العمل على تمييز الصحيح من السقيم فرضًا على الأمة، فقد اهتم علماء الحديث اهتمامًا بالغًا بدراسة متن الحديث وسنده لتمييز صحيح الحديث من ضعيفه، ولحماية السنة من العبث والكيد، ومن أجل ذلك نشأت علوم تعتني بدراسة الإسناد والمتن، ومن هذه العلوم "الحديث المقلوب"، فقد ظهرت الأوهام في رواية الأحاديث، وحصل لكثير من رواة الحديث القلب في مروياتهم، لذلك بحثت عن الحديث المقلوب، وجعلت عنوان المبحث "المقلوب سندًا ومتنًا"، وذلك لعدة أسباب منها:

١- معرفة الحديث المقلوب وأقسامه.

٢- بيان الأسباب التي تؤدي إلى القلب.

٣- معرفة حكم ومرتبة الحديث المقلوب.

منهج البحث:

- اتبعت في البحث المنهج التحليلي.
- عزوت الآيات إلى مواضعها من كتاب الله.
- خرجت الأحاديث الواردة في المبحث من الصحيحين، فإن وجدت الحديث فيهما، أو في أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا خرجت الأحاديث من السنن الأربعة، فإن لم أجد فيها فأخرجها من مسند أحمد وغيره، مع تصحيح الأحاديث إن وجد.
- لم أترجم الأعلام الواردة في البحث لطبيعة البحث.

---

(١) سورة النحل، جزء من الآية (٤٤).

ويتكون المبحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف الحديث المقلوب وأسباب قلبه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحديث المقلوب لغة.

المطلب الثاني: تعريف الحديث المقلوب اصطلاحًا.

المطلب الثالث: أسباب القلب.

المبحث الثاني: أقسام الحديث المقلوب وحكمه ومصنفاته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقسام الحديث المقلوب.

المطلب الثاني: حكم الحديث المقلوب ومرتبته.

المطلب الثالث: مصنفات في الحديث المقلوب.

هذا وأسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك لي في هذا العمل، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

المبحث الأول

تعريف الحديث المقلوب وأسباب قلبه

المطلب الأول: تعريف الحديث المقلوب[١] لغة

المقلوب اسم مفعول من "القَلْب"[٢]، والقَلْبُ له معنيان أحدهما: تحويل الشيء عن وجهه، قلبه يقلبه قلبًا، وقلب الشيء وقَلّبه: حوَّله ظهرًا لبطن، وقولهم هو حُوَّلٌ قُلَّبٌ أي: محتال بصير بتقليب الأمور، والقلب: الحول الذي يقلب الأمور ويحتال لها، وقلّب الأمور: بحثها ونظر في عواقبها[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَلَّبُواْ لَكَ الأُمُورَ﴾[٤]، وتَقلّب في الأمور وفي البلاد: تصرف فيها كيف شاء[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلادِ﴾[٦]، والقليب: البئر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوي[٧]، وهذا هو المعنى المراد هنا، وثانيهما: قلب كل شيء لبه وخالصه ومحضه[٨].

المطلب الثاني: تعريف الحديث المقلوب اصطلاحًا

لا يوجد تعريف ثابت للحديث المقلوب، بل عرف العلماء الحديث المقلوب بتعريفات مختلفة؛ لاختلاف صور المقلوب، فعرفه ابن الصلاح بأنه: حديث مشهور

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (١/١٢)، التقييد والإيضاح للعراقي (١٣٤)، فتح المغيث للسخاوي (١/٢٧٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٢٩١)، تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطحان (٥٦).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/١٥١)، مقدمة ابن الصلاح (٦٠)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث للنووي (٦)، لسان العرب لابن منظور (١/٦٨٥) تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطحان (٥٦).

(٣) لسان العرب لابن منظور (١/٦٨٥).

(٤) سورة التوبة، جزء من الآية (٤٨).

(٥) لسان العرب لابن منظور (١/٦٨٥).

(٦) سورة غافر، جزء من الآية (٤).

(٧) لسان العرب (١/٦٨٥).

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/١٥١)، لسان العرب لابن منظور (١/٦٨٥).

عن سالم جعل عن نافع؛ ليصير بذلك غريبًا مرغوبًا فيه، وكذلك ما روينا أن (البخاري) ﷺ قدم بغداد، فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث، وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه، فلما فرغوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة التفت إليهم فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه فأذعنوا له بالفضل[(١)].

وتابع ابن الصلاح جماعة من العلماء منهم النووي[(٢)]، وابن جماعة، والطيبي، وابن كثير[(٣)]، والعراقي[(٤)]، وقد اقتصر ابن الصلاح في تعريفه للمقلوب على صورتين من المقلوب في السند، دون ذكر المقلوب في المتن، لكثرة وقوع القلب في السند وقلته في المتن، وبين أهل العلم ذلك فقال السخاوي: "وقسموا أي: أهل الحديث المقلوب السندي خاصة؛ لكونه الأكثر كاقتصارهم في الموضوع على المتني؛ لكونه الأهم" اهـ[(٥)].

واقتصر الذهبي على تعريف القلب سندًا، وذكر صورتين منه: "هو ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه وينط من إسناد حديث إلى متن آخر بعده، أو: أن ينقلب عليه اسم راو مثل (مرة بن كعب) بـ (كعب بن مرة، وسعد بن سنان) بـ (سنان بن سعد)"[(٦)].

(١) مقدمة ابن الصلاح (٦٠)، التقريب والتيسير للنووي (٦)، التقييد والإيضاح للعراقي (١٣٤)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (١/١٢٩).

(٢) التقريب والتيسير للنووي (٦).

(٣) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث لابن كثير (١٠).

(٤) التقييد والإيضاح للعراقي (١٣٤).

(٥) فتح المغيث للسخاوي (١/٢٧٢).

(٦) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (١٢).

وعرف ابن الملقن المقلوب بـــ: "إسناد الحديث إلى غير راويه، كأن يكون للوليد ابن مسلم فيجعله غلطًا أو جهلاً لمسلم بن الوليد، ويكون عمدًا كسالم بدل نافع، مما لا يليق تلقيه بالمبدل، منا إن الأليق فيما اختبر به البخاري تسميته بالمركب، وقد يقع في المتن كـــ "إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان بلال"[(١)][(٢)].

وعرف الزركشي المقلوب بعد أن تعقب ابن الصلاح فقال: وهذا التعريف غير واف بحقيقة المقلوب، وإنما هو تفسير لنوع منه، ثم بين الزركشي حقيقة المقلوب فقال: وحقيقته "جعل إسناد لمتن آخر، وتغيير إسناد بإسناد"[(٣)].

وقال ابن الجزري في المقلوب[(٤)]:

والخبر المقلوب أن يكون عن ... سالـــم يأتي نافـــع ليرغبن
وقيل: فاعـــل هـــذا يســـرق ... ثم مركب على ذا أطلقـــوا
قلت: وعندي أنه الذي وضع ... إسناد ذا لغيره كما وقـــــع
للحافظ البخـــار في بغـــداد ... والمز أيضًا بابن عبد الهـــادي
منقلب واصلـــه كما يجـــب ... لسبق لفظ الراو فيه ينقلـــب
كمثل للفارس سهمين الفرس ... للنار ينشئ الله خلقًا انعكس
أن ابن مكتوم بليل يسمـــع ... وقبل جمعة يصلي أربـــع

نلاحظ في هذه الأبيات أن ابن الجزري أطلق لفظ المقلوب على "حديث مشهور

---

(١) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر للسخاوي (٥٨).

(٢) أحمد في المسند (٦/٤٣٣)، وابن خزيمة في الصحيح (١/٢١٠)، وابن حبان في الصحيح (٨/٢٥٢)، عن أنيسة بنت خبيب.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/٢٩٩).

(٤) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي (٢٠٩).

عن راو كسالم مثلاً، فيجعل مكانه راويًا آخر في طبقاته نحو نافع، ليصير لغرابته مرغوبًا فيه"[١]، وأطلق لفظ المركب على الصورة الثانية من صور المقلوب التي هي "جعل متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر" كما عرفه ابن الصلاح وغيره من المحدثين، وذكر ابن الجزري المنقلب في المتن فقال: "المنقلب: وهو أن يكون على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه، وربما انعكس"[٢].

وتابع القاسمي ابن الجزري في معنى المقلوب فقال: هو ما بدل فيه راو بآخر في طبقته، أو أخذ إسناد متنه فركب على متن آخر، ويقال له المركب"[٣].

وقال البلقيني: "ويمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس فيفرد بنوع، ولم أر من تعرض لذلك" اهـ[٤].

وعرف ابن الوزير اليماني المقلوب تعريفًا شاملاً للقلب في السند والمتن، مع إفراد القلب في المتن بصورة خاصة، غير أنه لم يذكر صورة القلب في الأسماء مثل: "مرّة بن كعب" بـ "كعب بن مرّة"، و"سعد بن سنان" بـ "سنان بن سعد" فقال: "هو قسمان: أحدهما: أن يكون الحديث مشهورًا براو فيجعل مكانه راو آخر في طبقته؛ ليصير بذلك غريبًا مرغوبًا فيه، كحديث مشهور بسالم يجعل مكانه نافع ونحو ذلك...

القسم الثاني: أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر، ومتن هذا فيجعل بإسناد آخر.

القسم الثالث: ما انقلب على راويه ولم يقصد قلبه، نوع آخر من المقلوب، وهو ما انقلب متنه على بعض الرواة" اهـ[٥].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق (٢١١).
(٣) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي (١١٠).
(٤) تدريب الراوي للسيوطي (٢٩٢/١).
(٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني (٧٦/٢).

وعرف ابن حجر المقلوب فقال: "وحقيقته إبدال من يعرف برواية بغيره، فيدخل فيه إبدال راو، أو أكثر من راو حتى الإسناد كله، وقد يقع ذلك عمدًا، إما بقصد الإغراب، أو لقصد الامتحان، وقد يقع وهمًا فأقسامه ثلاثة، وهي كلها في الإسناد، وقد يقع نظيرها في المتن، وقد يقع فيهما جميعًا" اهـ[١]، وقال أيضًا: "إن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير أي في الأسماء كمرة بن كعب، وكعب بن مرة؛ لأن اسم احدهما اسم أبي الآخر، فهذا هو المقلوب، وقد يقع القلب في المتن[٢]، ثم قال: وقد يقع الإبدال عمدًا لمن يراد اختبار حفظه امتحانًا من فاعله، كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما، وشرطه أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، فلو وقع الإبدال عمدًا لا لمصلحة بل للإغراب مثلاً فهو من أقسام الموضوع، ولو وقع غلطًا فهو من المقلوب، أو المعلل" اهـ[٣].

فهذه جملة من تعاريف أهل العلم للمقلوب في الاصطلاح، والتي توضح أنه ليس هناك تعريف دقيق شامل لكل أنواع المقلوب؛ لاختلاف صور المقلوب.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي

إن معنى القلب في اللغة هو تغيير الشيء عن وجهه، وهذا يوافق معنى القلب في الاصطلاح، فالراوي يقلب الحديث ويخرجه عن وجهه الصحيح، سواء كان ذلك عن طريق العمد أم السهو.

المطلب الثالث: أسباب القلب

من المعلوم أن الرواة يتفاوتون في الحفظ والإتقان والضبط، وعليه فقد تفاوتت الأسباب والدوافع لقلب الأحاديث، وهذه الأسباب[٤] هي:

---

(١) النكت لابن حجر العسقلاني (٢/٨٦٤).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (٢٢٨).

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر النكت لابن حجر العسقلاني (١/١٢٩)، فتح المغيث للسخاوي (١/٢٧٢).

١- خطأ الراوي وسهوه، بأن يقع القلب في الحديث من باب السهو لا العمد، فإن كان القلب من القليل النادر فهذا لا يضر في ضبط الراوي، والراوي معذور في ذلك؛ لأنه لم يتعمد القلب، أما إذا كثر القلب في الحديث استحق الترك.

٢- الإغراب والترغيب، فيوقع الراوي الغرابة في حديثه؛ ليرغب الناس حتى يظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره، فيقبلوا على التحمل منه، وكره أهل الحديث تتبع الغرائب، وقد أوضح ابن رجب مذهب الأئمة من الغرائب فقال: كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة، ومنه قول ابن المبارك: العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا – يعني المشهور –، وعن أبي يوسف قال: من طلب غرائب الحديث كُذب، وعن أحمد قال: شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها، وقال أيضًا، إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة، وسفيان، وإذا سمعتم يقولون: لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح، وقال أحمد بن يحيى سمعت أحمد غير مرة يقول: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء، وقال أبو بكر الخطيب: أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب عليهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من رواية المجروحين والضعفاء، حتى لقد سار الصحيح عند أكثرهم مجتنبًا، والثابت مصدوفًا عنه مطروحًا، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين(١).

٣- اختبار حال المحدث في التثبت والحفظ، وهل يدرك الحديث المقلوب أم لا؟ فإن تبين له أنه حافظ متيقظ اطمئن القلب له، وأقبل على تحمل الحديث عنه، وإن تبين له خلاف ذلك أعرض عنه وتركه، وهذا ما وقع للبخاري وغيره.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٣٣)، وينظر تدريب الراوي للسيوطي (١٨٢/٢).

المبحث الثاني

أقسام الحديث المقلوب وحكمه ومصنفاته

المطلب الأول: أقسام الحديث المقلوب

ينقسم الحديث المقلوب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقلوب السند

وهو ما وقع الإبدال في سنده، وله ثلاث صور:

الصورة الأولى: وهو أن يقلب الراوي اسم راو في الإسناد بالتقديم أو بالتأخير ونحوه، فيقول مثلاً: (مرة بن كعب) بدل (كعب بن مرة)، فإن كان الاسم لواحد لم يؤثر ذلك على صحة الرواية كـــ (مرة بن كعب) بدل (كعب بن مرة، وإن كان الاسم لواحد وصار بالقلب رجلاً آخر، فإذا كانا ثقتين لم يؤثر ذلك أيضًا على صحة الرواية.

مثاله: قال يحيى بن محمد بن صاعد: "انقلبت على إبراهيم بن صرمة نسخة ابن الهاد، فجعلها عن يحي بن سعيد في الأحاديث كلها"، وقال أيضًا: "انقلبت عليه وكان عنده عن ابن الهاد عن عبد الله بن دينار، فقال: عن يحيى بن سعيد عن ابن دينار، في الأحاديث كلها"[(١)]، وهنا انتقل الراوي في السند من ثقة إلى ثقة، وهذا لا يؤثر على صحة الرواية، ولكن ابن صرمة ضعفه الدارقطني وغيره، وقال ابن عدي: "عامة حديثه منكر المتن والسند"، وقال أيضًا: "حدث عن يحيى بن سعيد الأنصاري بنسخ لا يحدث به غيره لا يتابعه أحد على حديث منها ويتبين ضعفه في أحاديثه"، وقال ابن معين: "كذاب خبيث"[(٢)].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٢٥٢/١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٢٥٢/١)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣٦/١)، ميزان الاعتدال للذهبي (٣٨/١)، لسان الميزان لابن حجر (٦٩/١).

وأما إن كانا ضعيفين فالرواية أصلاً ضعيفة، وأما إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا، فإن الحديث يحكم عليه بالضعف بسبب القلب، كما حدث لعبد العزيز بن محمد الدراوردي، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: "ما حدث عن عبيد الله بن عمر فهو عن عبد الله بن عمر"، وقال أيضًا: "كان معروفًا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر" اهـ[١]، فعبد الله العمري ضعيف[٢]، وعبيد الله بن عمر العمري ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها[٣]، فمثل هذا القلب يؤثر على صحة الرواية.

والقلب في الإسناد بالتقديم أو بالتأخير من صور تدليس الشيوخ، ويقع القلب لغرض الستر على الشيخ الضعيف أو المتروك، قال ابن الجوزي: "من دلس كذابًا فالإثم له لازم، لأنه آثر أن يؤخذ في الشريعة بقول باطل" اهـ[٤]، وقال العلائي: "أما تدليس الشيوخ فهو يختلف باختلاف الأغراض، فمنهم من يدلس شيخه لكونه ضعيفًا، أو متروكًا؛ حتى لا يعرف ضعفه إذا صرح باسمه، ومنهم من يفعل ذلك لكونه كثير الرواية عنه؛ كي لا يتكرر ذكره كثيرًا، أو لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة فيدلسه للأغراب، أو لكونه أصغر منه، أو لشيء بينهما كما وقع للبخاري مع الذهلي، وكلها سوى النوع الأول أمره خفيف، وقد تسمح بذلك جماعة من الأئمة، وأكثر منه الحافظ الخطيب في كتبه، وليس فيه إلا تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/٣٩٥)، تهذيب الكمال للمزي (١٨/١٩٢).
(٢) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (٣١٤).
(٣) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (٣٧٣).
(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/٥٦٣).

معرفته على من يروم ذلك، وأما النوع الأول فهو مذموم جدًا؛ لما فيه من تغطية حال الضعيف، والتلبيس على من يتنكب الاحتجاج به" اهـ[١].

الصورة الثانية: أن يكون الحديث مشهورًا عن راو من الرواة، فيعمد الوضاعون إلى إبدال راوي الحديث المشهور براو آخر، بشرط أن يكون من نفس الطبقة، ويكون عمدًا بقصد الإغراب، كحديث مشهور بسالم فيجعل مكانه نافعًا.

مثاله: قال ابن حجر عند تعرضه للقلب عمدًا بقصد الإغراب: "ممن كان يفعل ذلك عمدًا لقصد الإغراب على سبيل الكذب حماد بن عمرو النصيبي، وهو من المذكورين بالوضع، ومن ذلك روايته[٢] عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا لقيتم المشركين في طريق، فلا تبدءوهم بالسلام..."، فإن هذا الحديث قال العقيلي: لا يعرف من حديث الأعمش، وإنما يعرف من رواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، وقد أخرجه مسلم وغيره[٣]، فجعل حماد بن عمرو الأعمش موضع سهيل ليغرب به[٤]، فهنا الإسناد مقلوب قلبه حماد، فجعله عن الأعمش عن أبي صالح، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

الصورة الثالثة: أن يقلب الراوي إسناد متن بإسناد متن آخر، ويقلب إسناد هذا المتن بالإسناد الأول، ولهذه الصورة عدة وجوه فالراوي:

إما أن يركب إسنادًا صحيحًا على متن صحيح.

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (١٠٣).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الأوسط بهذا السند (٦/٢٦٢)، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا حماد بن عمرو تفرد به عمرو بن خالد الحراني".

(٣) مسلم، السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، (٧/٥)، وأحمد في مسنده، (٢/٢٥٢)، وعبد الرزاق في مصنفه، أهل الكتاب، باب رد السلام على أهل الكتاب، (٦/١٠).

(٤) النكت لابن حجر العسقلاني (٢/٨٦٤)، وينظر الضعفاء للعقيلي (٢/٣٧١).

أو أن يركب إسنادًا صحيحًا على متن ضعيف.

أو أن يركب إسنادًا ضعيفًا على متن صحيح.

أو أن يركب إسنادًا ضعيفًا على متن ضعيف.

مثاله: وهذه الصورة من صور القلب كان يفعلها المحدثون بقصد اختبار حفظ الراوي، قال ابن حجر: "كان يفعل ذلك لقصد الامتحان، وكان شعبة يفعله كثيرًا لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنه ضابط، وقد أنكر بعضهم على شعبة ذلك لما يترتب عليه من تغليظ من يمتحنه، فقد يستمر على روايته لظنه أنه صواب، وقد يسمعه من لا خبرة له، فيرويه ظنًا منه أنه صواب، لكن مصلحته أكثر من مفسدته، وممن فعل ذلك أيضًا يحيى بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دكين بحضرة أحمد بن حنبل، وأيضًا فعله أصحاب الحديث مع البخاري حين قدم بغداد، حيث جمعوا له مائة حديث، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، وألقوا ذلك عليه، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل"[1].

القسم الثاني: مقلوب المتن

وهو ما وقع الإبدال في متنه، وله صورتان:

الصورة الأولى: أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث، ويجعل الكلمة في غير موضعها.

مثاله: حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله رواه مسلم[2]: "ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله"، والرواية الصحيحة في الصحيحين:

(١) انظر النكت لابن حجر العسقلاني (٨٦٦/٢).

(٢) الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، (٩٣/٣).

"حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"، فالحديث منقلب ومعكوس في الرواية الأولى، قال القاضي عياض: "كذا في جميع نسخ مسلم، وهو مقلوب، وصوابه بتقديم الشمال، وكذا جاء في الموطأ[١]، والبخاري[٢] وسائر المواضع، وهو من وهم الرواة عن مسلم بدليل تسويته إياه بحديث مالك، وقوله فيه بمثل حديث عبيد الله، ولو خالفه في هذا لبينه كما بين الفصل الآخر فيه"[٣].

وكذا قال النووي وزاد: "الصحيح المعروف": "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"، ورواه مالك في الموطأ، والبخاري في صحيحه وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام؛ لأن المعروف في النفقه فعلها باليمين"[٤].

أما ابن حجر فقد نص على أن الحديث مقلوب فقال: "وقع في صحيح مسلم مقلوبًا" حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله"، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح، وإن كان أفرد نوع المقلوب، لكنه قصره على ما يقع في الإسناد، ونبه عليه شيخنا[٥] في محاسن الاصطلاح[٦]، ومثل له بحديث "أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل"، وقال شيخنا: ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس، والأولى تسميته مقلوبًا فيكون المقلوب تارة في الإسناد، وتارة في المتن، وقد سماه بعض من تقدم مقلوبًا"[٧].

وتعقب ابن حجر القاضي عياض بعد أن ذكر قوله فقال: "وليس الوهم فيه ممن

---

(١) (٩٥٢/٢).

(٢) في الصحيح، الجماعة والإمامة، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، (٢٣٤/١)، ح رقم (٦٢٩).

(٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (٢٥٤/٢).

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم (١٢٢/٧).

(٥) وهو أبو حفص عمر بن رسلان العسقلاني البلقيني، صاحب محاسن الاصطلاح، تصحيح المنهاج، (ت ٨٠٥)، الأعلام للزركلي (٤٦/٥).

(٦) محاسن الاصطلاح للبلقيني (٢٨٥).

(٧) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٤٦/٢).

دون مسلم ولا منه، بل هو من شيخه، أو من شيخ شيخه يحيى القطان، فإن مسلمًا أخرجه عن زهير بن حرب وابن نمير كلاهما عن يحيى، وأشعر سياقه بأن اللفظ لزهير، وكذا أخرجه أبو يعلي في مسنده عن زهير، وأخرجه الجوزقي في مستخرجه، عن أبي حامد بن الشرقي، عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن يحيى القطان كذلك، وعقبه بأن قال سمعت أبا حامد بن الشرقي يقول: يحيى القطان عندنا واهم في هذا إنما هو "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"، قلت: والجزم بكون يحيى هو الواهم فيه نظر؛ لأن الإمام أحمد قد رواه عنه على الصواب، وكذلك أخرجه البخاري هنا عن محمد بن بشار، وفي الزكاة عن مسدد، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق يعقوب الدورقي وحفص بن عمر وكلهم عن يحيى، وكأن أبا حامد لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهيرًا ترجح عنده أن الوهم من يحيى، وهو محتمل بأن يكون منه لما حدث به هذين خاصة مع احتمال أن يكون الوهم منهما تواردًا عليه، وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة وليس بجيد؛ لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه، ولا على شيخه خبيب، ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه، وأما الاستدلال عياض على أن الوهم فيه ممن دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فقد عكسه غيره، فواخذ مسلمًا بقوله مثل عبيد الله؛ لكونهما ليستا متساويتين، والذي يظهر أن مسلمًا لا يقصر لفظ المثل على المساوي في جميع اللفظ والترتيب، بل هو في المعظم إذا تساويا في المعنى، والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم" اهـ[1].

وقال ابن حجر في بيان معنى الحديث ليبرهن أن الحديث مقلوب والأصل فيه: "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"، قال: إن المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٤٦/٢).

إن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصور أنها تعلم لما علمت ما فعلت اليمين؛ لشدة إخفائها فهو على هذا من مجاز التشبيه، ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف، والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله، وأبعد من زعم أن المراد بشماله نفسه، وأنه من تسمية الكل باسم الجزء، فإنه ينحل إلى أن نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه، وقيل هو من مجاز الحذف، والمراد بشماله من على شماله من الناس كأنه قال مجاور شماله، وقيل المراد أنه لا يرائي بصدقته فلا يكتبها كاتب الشمال[(١)].

ومن الأمثلة أيضًا حديث: "إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا" قال البلقيني: قد يقع القلب في المتن قال: ويمكن تمثيله بما رواه حبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة مرفوعًا "إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا" رواه أحمد[(٢)]، وابن خزيمة[(٣)]، وابن حبان[(٤)] في صحيحيهما، والمشهور من حديث ابن عمر[(٥)]، وعائشة[(٦)] "إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم"، قال: فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة، قال: إلا أن ابن حبان وابن خزيمة لم يجعلا ذلك من المقلوب، وجمعا باحتمال أن يكون بين بلال وبين ابن أم مكتوم تناوب، قال: ومع ذلك فدعوى القلب لا تبعد، ولو فتحنا باب التأويلات لا ندفع كثير من علل الحديث، قال: ويمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٤٦/٢).
(٢) في المسند، (٤٣٣/٦)، ح رقم ٢٧٤٨٠.
(٣) في صحيحه، (٢١٠/١)، ح رقم (٤٠٤).
(٤) في صحيحه، (٢٥٢/٨)، ح رقم (٣٤٧٤).
(٥) البخاري، الآذان، باب الأذان قبل الفجر، (٢٢٤/١) ح رقم (٥٩٧)، ومسلم، الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، (١٢٨/٣).
(٦) البخاري، الصوم، باب قول النبي ﷺ (لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال)، (٦٧٧/٢)، ح رقم (١٩١٨)، ومسلم، الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، (١٢٩/٣).

فيفرد بنوع، ولم أر من تعرض لذلك اهـ[١].

الصورة الثانية: أن ينقلب الحديث على الراوي ويخالف آخر الحديث أوله.

مثاله: حديث أبي هريرة ﷺ: "إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه"، ففي الشطر الأول من الحديث نهى للمصلي أن يبرك كما يبرك البعير، والشطر الثاني "وليضع يديه قبل ركبتيه" مخالف للأول، فإن البعير إذا برك فإنه يقدم يديه قبل ركبتيه، والصواب "فليضع ركبتيه قبل يديه"[٢]، قال ابن القيم[٣]: فالحديث – والله أعلم – قد وقع فيه وهم، أوله يخالف آخره، فإن المصلي إذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك كما يبرك البعير، فإن البعير إنما يضع يديه أولاً.

القسم الثالث: مقلوب السند والمتن

وهو أن يقع القلب في الإسناد والمتن معًا.

مثاله: قال ابن حجر[٤]: ما رواه الحاكم من طريق المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: إن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: "سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك ..."، قال الحاكم[٥]: وهم فيه المنذر، والصحيح ما رواه الجماعة عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي ﷺ قال: إن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: "وجهت وجهي للذي فطر

(١) تدريب الراوي للسيوطي (١/٢٩٢).
(٢) أبو داود، تفريع استفتاح الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، (١/٢٢٢)، ح رقم (٨٤٠)، والترمذي، الصلاة، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود، (٢/٥٧)، ح رقم (٢٦٩)، والنسائي في الكبرى، التطبيق، أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده، (١/٢٢٩)، ح رقم (٦٧٨).
(٣) انظر زاد المعاد لابن قيم الجوزيه (١/٢١٥).
(٤) النكت لابن حجر العسقلاني (٢/٨٨٥).
(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٧٤).

السماوات والأرض ..."[١]، قال ابن حجر: وهو في صحيح مسلم وغيره من هذا الوجه على الصواب.

فالحديث هنا مقلوب سندًا ومتنًا، فمن حيث السند فإن عبد العزيز بن أبي سلمة يرويه عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، وليس عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ومن حيث المتن فإن لفظ حديث عبد العزيز، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، أن النبي ﷺ كان إذا استفتح الصلاة يكبر ثم يقول: "وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ..."، وليس: كان إذا افتتح الصلاة قال: "سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك ...".

المطلب الثاني: حكم الحديث المقلوب ومرتبته

أولاً: حكم الحديث المقلوب

يعتبر الحديث المقلوب من أنواع الضعيف المردود؛ ولكن يختلف حكم القلب باختلاف سببه والقصد منه على النحو التالي[٢]:

١- أن يكون القلب سهوًا فإن فاعله معذور في خطئه؛ لأنه لا يقصد إليه، ولا إثم على من وقع منه ذلك، وإن كان الغالب عليه الخطأ وعدم الحفظ، وتكرر القلب على الراوي سهوًا منه فإن حديثه يكون ضعيفًا بسبب قلة ضبطه، قال عبد الرحمن بن مهدي: "الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك

---

(١) مسلم، صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ح رقم (٢/١٨٥).

(٢) انظر النكت لابن حجر العسقلاني (١/١٢٩)، فتح المغيث للسخاوي (١/٢٧٧)، ألفية السيوطي في علم الحديث (١٧)، تيسير مصطلح الحديث للطحان (٥٨).

حديثه" اهـ[١].

٢- أن يكون القلب عمدًا بقصد الامتحان لا يطلب فيها مرتبة الحديث، بل هو جائز، فالقصد منه هو امتحان حفظ المحدث وأهليته، وقد فعله كثير من المحدثين مما يدل على جوازه، شريطة أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة، وأن يُبيَّن الصحيح قبل انفضاض المجلس.

٣- وإن كان عمدًا والقصد منه الإغراب[٢] والترغيب فإنه ممنوع باتفاق المحدثين، لأن فيه تغييرًا للحديث، وهذا من عمل الوضاعين، ويجعل الحديث المقلوب من أقسام الحديث الموضوع، قال الذهبي: "ومن تعمد ذلك وركب متنًا على إسناد ليس له، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث"[٣] والله أعلم.

ثانيًا: مرتبة الحديث المقلوب

الحديث المقلوب لا يخرج عن كونه معلولاً أو شاذًا، والظاهر والله أعلم انه يأخذ حكم الوضع، وحكم روايته حكم رواية الحديث الموضوع، قال الترمذي: "سألت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن عن حديث النبي ﷺ: "من حدث عني حديثًا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" قلت له: من روى حديثًا وهو يعلم أن إسناده خطأ أيخاف أن يكون قد دخل في حديث النبي ﷺ؟ أو إذا روى الناس حديثًا مرسلاً فأسنده بعضهم، أو قلب إسناده يكون قد دخل في هذا الحديث؟ قال: لا، إنما معنى هذا الحديث إذا روى الرجل حديثًا، ولا يعرف لذلك الحديث عن النبي ﷺ أصل فحدث

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (١٤٣).

(٢) الإغراب: الإتيان بالغريب، يقال: أغرب الرجل إذا جاء بشيء غريب، تاج العروس من جواهر القاموس (٤٧٢/٣)، والمعنى: هو الإتيان بحديث غريب يرغب الناس فيه، ليشتهر عند العامة أنهم من العلماء الكبار، أو ليشتهر ذلك الحديث في أهل الديار. انظر شرح نخبة الفكر للقارى (٤٤٩).

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (١٢).

به فأخاف أن يكون قد دخل في هذا الحديث" اهـ[١].

قال ابن الصلاح عن الحديث الموضوع: "أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مقرونًا ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب" اهـ[٢].

وما لا يأخذ حكم الوضع فحكم روايته حكم رواية الحديث الضعيف، فيعتبر الحديث المقلوب من أنواع الضعيف المردود كما هو معلوم.

المطلب الثالث: مصنفات في الحديث المقلوب

أشهر المصنفات التي صنفت في الحديث المقلوب هو كتاب "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب" للخطيب البغدادي، ويبدو أنه في المقلوب السندي، وقد ذكره الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في كلامه عن النوع السادس والخمسين: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب، فقال عن هذا النوع: "مثاله: يزيد بن الأسود، والأسود بن يزيد: فالأول: يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي، ويزيد بن الأسود الجرشي أدرك الجاهلية وأسلم، وسكن الشام، وذكر بالصلاح حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق، فقال: "اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا"، فسقوا للوقت، حتى كادوا لا يبلغون منازلهم، والثاني: الأسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل، ومن ذلك الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد، فمن الأول: الوليد بن مسلم البصري التابعي، الراوي عن جندب بن عبد الله البجلي، والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور، صاحب الأوزاعي، روى عنه أحمد بن حنبل والناس، والثاني: مسلم بن الوليد بن رباح المدني، حدث عن أبيه وغيره، روى

---

(١) سنن الترمذي (٥/٣٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (٥٨).

عنه عبد العزيز الدراودي وغيره، وذكر البخاري في تاريخه فقلب اسمه ونسبه، فقال: "الوليد بن مسلم" وأخذ عليه ذلك، وصنف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتابًا سماه "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب"، وهذا الاسم ربما أوهم اختصاصه بما وقع فيه مثل الغلط المذكور في هذا المثال الثاني، وليس ذلك شرطًا فيه، وأكثره ليس كذلك، فما ترجمناه به إذا أولى، والله أعلم" اهـ[1].

وسمي هذا النوع الحافظ العراقي في ألفيته: "المشتبه المقلوب"[2]، وتابعه على ذلك السخاوي والسيوطي[3]، أما ابن الجزري سماه: "من وافق اسمه اسم والد الآخر، واسم والده اسمه".

قال السخاوي عن هذا الفن: "هذا فن حسن، وهو موافقة اسم الراوي لاسم والد راو آخر، واسم ابنه كاسمه، وربما اتفق انقلاب أحدهما، بحيث يكونان متفقين في الاسم واسم الأب"[4]، وقال أيضًا: "ولهم أي المحدثين ما يحصل الاتفاق فيه لراويين في اسمين لفظًا وخطا؛ لكن يحصل الاختلاف والاشتباه بالتقديم والتأخير، بأن يكون أحد الأسمين في أحدهما للراوي وفي الآخر لأبيه، وهذا هو المشتبه المقلوب، وقد صنف فيه الحافظ الخطيب "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب" وهو في مجلد ضخم، وفائدة ضبطه الأمن من توهم القلب خصوصًا، وقد انقلب على بعض المحدثين، بل نسب شيء من ذلك لإمام الصنعة البخاري وأمثلة كثيرة كمسلم بن الوليد المدني، والوليد بن مسلم الدمشقي الشهير، ونبه ابن أبي حاتم في كتاب أفرده لخطأ البخاري في تاريخه حكاية عن أبيه على أن البخاري جعل أولهما الثاني؛ ولكن هذه الترجمة لا

(١) مقدمة ابن الصلاح (٣٦٨).

(٢) ألفية العراقي (٧٨).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣/٢٩٠)، ألفية السيوطي (٥٨).

(٤) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي (٢٨٢).

توجد في بعض نسخ التاريخ"[١].

وألف ابن البلقيني جزءًا مفردًا جمع فيه مقلوب المتن، ونظمها في أبيات، قال السخاوي عند كلامه عن المقلوب متنًا: "وما اعتني بجمعها، بل ولا بالإشارة إليها أفراد منهم من المتأخرين الجلال ابن البلقيني في جزء مفرد ونظمها في أبيات"[٢]، وقال أيضًا: "وقد أفرد الجلال البلقيني – رحمه الله – كثيرًا من أمثلة هذا النوع، لكن لا نطيل بإيراده"[٣].

وألف ابن حجر العسقلاني كتابًا في المقلوب سماه "جلاء القلوب في معرفة المقلوب"، ويسمى "نزهة القلوب في معرفة المبدل والمقلوب"[٤]، ويسمى أيضًا: "نزهة القلوب في معرفة المبدل من المقلوب"[٥]، قال السخاوي: أما شيخنا (أي ابن حجر) فإنه أفرد من علل الدارقطني مع زيادة كثير ما كان من نمط المثالين اللذين قبله، وسماه" جلاء القلوب في معرفة المقلوب" وقال: "إنه لم يجد من أفرده مع مسيس الحاجة إليه بحيث أدى الإخلال به إلى عد الحديث الواحد أحاديث إذا وقع القلب في الصحابي، ويوجد ذلك في كلام الترمذي فضلاً عمن دونه حيث يقال: وفي الباب عن فلان وفلان، ويكون الواقع أنه حديث واحد اختلف على راويه" اهـ[٦]، وسمي ابن حجر قسمي العمد من هذا النوع بالإبدال، قال السخاوي: "واختار في تسمية قسمي العمد: الإبدال لا القلب" اهـ[٧].

* * *

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي (٣/٢٩٠).

(٢) المرجع السابق (١/٢٨٠).

(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي (٢١٦).

(٤) اليواقيت والدرر للمناوي (١/١٣١).

(٥) شذرات الذهب لابن العماد (٧/٢٧١).

(٦) فتح المغيث للسخاوي (١/٢٧٩).

(٧) المرجع السابق (١/٢٨٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ففي ختام هذا المبحث أود أن أسجل أهم النتائج:

١- المقلوب في اللغة اسم مفعول من "القَلْب"، والقَلْبُ له معنيان أحدهما: تحويل الشيء عن وجهه، وثانيهما: قلب كل شيء لبه وخالصه ومحضه، وفي الاصطلاح لا يوجد تعريف ثابت للحديث المقلوب، بل عرف العلماء الحديث المقلوب بتعريفات مختلفة؛ لاختلاف صور المقلوب، وأقرب هذه التعاريف قول ابن حجر فقال: "وحقيقته إبدال من يعرف برواية بغيره، فيدخل فيه إبدال راو، أو أكثر من راو حتى الإسناد كله"، أما عن العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي فإن معنى القلب في اللغة هو تغيير الشيء عن وجهه، وهذا يوافق معنى القلب في الاصطلاح، فالراوي يقلب الحديث ويخرجه عن وجهه الصحيح، سواء كان ذلك عن طريق العمد أم السهو.

٢- تفاوت الأسباب والدوافع لقلب الأحاديث منها:

- خطأ الراوي وسهوه، فإن كان القلب من القليل النادر فهذا لا يضر في ضبط الراوي، أما إذا كثر القلب في الحديث استحق الترك.

- الإغراب والترغيب، فيوقع الراوي الغرابة في حديثه؛ ليرغب الناس، وأوضح ابن رجب مذهب الأئمة من الغرائب فقال: كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة.

- اختبار حال المحدث في التثبت والحفظ وهو ما وقع للبخاري وغيره.

٣- ينقسم الحديث المقلوب إلى ثلاثة أقسام:

- مقلوب السند: وهو ما وقع الإبدال في سنده.

- مقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال في متنه.

- مقلوب السند والمتن: وهو أن يقع القلب في الإسناد والمتن معًا.

٤- يعتبر الحديث المقلوب من أنواع الضعيف المردود، ويختلف حكم الإقلاب باختلاف سببه، فإن كان القلب سهوًا ففاعله معذور في خطئه، وإن كان القلب عمدًا بقصد امتحان حفظ المحدث وأهليته فهو جائز، شريطة أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة، وأن يُبَيَّنَ الصحيح قبل انفضاض المجلس، وإن كان القلب عمدًا والقصد منه الإغراب والترغيب فإنه ممنوع باتفاق المحدثين، لأن فيه تغييرًا للحديث، وهذا يجعل الحديث المقلوب من أقسام الحديث الموضوع، وحكم روايته حكم رواية الحديث الموضوع، وما لا يأخذ حكم الوضع فحكم روايته حكم رواية الحديث الضعيف والله أعلم.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، دار العلم للملايين، الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٣- ألفية السيوطي في علوم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.

٤- ألفية العراقي في علوم الحديث، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل.

٥- الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمرو البصري، ابن كثير.

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٨- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

١٠- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النوري.

١١- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تحقيق: د. بشار عواد،

مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
١٢- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم، مكتبة أضواء السلف، الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
١٣- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
١٤- تيسير مصطلح الحديث، لمحمود الطحان، مكتبة المعارف.
١٥- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد، خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
١٦- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الرازي.
١٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
١٨- سنن الترمذي، لأبي عيسى، محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٩- سنن أبي داود، لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٠- سنن النسائي الكبرى، لأبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢١- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الآثر، لأبي الحسن، علي بن سلطان القاري، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وحققه وعلق عليه: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت.

٢٢- شرح علل الترمذي لابن رجب، لأبي الفرج، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. نور الدين عتر، مع مقدمة تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد.

٢٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.

٢٤- صحيح البخاري، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٥- صحيح ابن حبان، لأبي حاتم، محمد بن حبان البُستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٦- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٧- صحيح مسلم لأبي الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري، دار الجيل بيروت، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٨- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر، محمد بن عمرو العقيلي.

٢٩- الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج، عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ

٣٠- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠٠١م.

٣١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٢- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٣- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لجمال الدين بن محمد القاسمي الدمشقي.

٣٤- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٣٥- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٣٦- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الأولى.

٣٧- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الأولى، ٢٠٠٢م، دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٨- محاسن الاصطلاح، لأبي حفص، عمر بن رسلان العسقلاني، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف.

٣٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٤٠- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٤١- مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٢- المعجم الأوسط، لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٤٣- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٤٤- مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مكتبة الفارابي، الأولى، ١٩٨٤م، وأيضًا بتحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٥- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد الذهبي.

٤٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٤٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الأولى، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٤٨- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله، محمد بن جمال الدين عبد الله، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٤٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٥٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات، المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٥١- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الرشد الرياض، ١٩٩٩م.

* * *